واقع القياس والافصاح المحاسبي في الجزائر وأثره على جودة المعلومات المالية وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي "دراسة استطلاعية"

The reality of measurement and accounting disclosure in Algeria and its impact on the quality of financial information in accordance with the requirements of the financial accounting system "exploratory study"

هجيرة بوزوينة [1]

جامعة علي لونيسي البليدة -2-

تاريخ الاستلام: 16 /2019/09 تاريخ القبول: 15/11/ 2019 تاريخ النشر: 2019/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على واقع تطبيق القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة من جهة وواقع الالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي من جهة أخرى في الجزائر حسب النظام المحاسبي المالي وأثر ذلك على جودة المعلومات المالية، وللوصول الى أهداف الدراسة تم استخدام الاستبيان كأداة للبحث في الدراسة الميدانية وذلك باستعمال المنهج الوصفي والتحليلي الذي يساعد على تحليل البيانات والمعلومات المتحصل عليها، على عينة من الأكاديميين والمهنيين ومستخدمي المعلومات بغية الوصول الى نتائج أكثر شمولية .

وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين الالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي وتطبيق نموذج القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي وجودة المعلومات المالية.

كلمات مفتاحية: قياس محاسبي، قيمة عادلة، افصاح محاسبي، جودة المعلومة المالية.

تصنيف JEL : XN2، XN1.

Abstract:

This study aims to try to identify the reality of accounting measurement application according to fair value and the reality of compliance with accounting disclosure requirements on the other In Algeria according to the financial accounting system and its impact on the quality of financial information. In order to achieve the objectives of the study, the questionnaire was used as a research tool in the field study using a descriptive and analytical method to analyze the data and information obtained, on a sample of academics professionals and users of information to obtain more complete results.

The study concluded that there is a positive and statistically significant relationship between compliance with accounting disclosure requirements and application of fair value model as the basis for accounting measurement and the quality of financial information.

Keywords: *Accounting measure; Fair Value; Accounting Disclosure; Quality of financial information.*

Jel Classification Codes: *XN1, XN2.*

المؤلف المرسل: هجيرة بوزوينة، الإيميل: **doctora.hadjer09@gmail.com**

1. مقدمة:

تعتبر المعلومة في الوقت المعاصر ثروة هامة اذ أن التحكم والاستغلال الأمثل لها يحقق أرباحا ونجاحا للخطط المستقبلية وضمانا لاستمرار وتطور المؤسسة، كما تعد المعلومة المالية حجر الأساس في عملية اتخاذ القرار بالنسبة للمستخدمين، لذلك ذهبت عدة هيئات دولية ومحلية إلى وضع معايير ومبادئ كفيلة بضمان الجودة العالية للمعلومات المالية المعلن عنها، كما عمدت الهيئات المحاسبية الدولية إلى إصدار معايير محاسبة تحتوي على قواعد وأسس تضبط الأعمال والإجراءات المحاسبية، وتضع دليلا لكيفية تنفيذ المعالجة المحاسبية وكيفية الإفصاح عن المعلومات المالية وقد ركزت هذه المعايير على التوجه لاستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي عن المعالجة المحاسبية للعمليات المالية، وقد أوصى مجلس معايير المحاسبة الدولية بأن اعتماد القيمة العادلة يتطلب اختبار أثرها على أربع خصائص أساسية من شأنها جعل المعلومات المالية مفيدة للمستخدمين وهي خاصية قابلية الفهم، الملائمة، المقارنة والموثوقية. فالقياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة يزيد من جودة خصائص المعلومات للتقارير المالية وفعاليتها في تقديم المعلومة المناسبة لمستخدميها لاتخاذ القرار.

لذلك فقد سعت الجزائر إلى بناء نظام محاسبي مالي مبني على أسس ومعايير محاسبية دولية، وهذا بغية تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها تمكين النظام المحاسبي من إنتاج معلومات مالية ذات جودة عالية، وذلك من خلال الاستحداثات الجديدة التي أتى بها **SCF** كالقياس وفق القيمة الحقيقية (العادلة) الذي يسعى لتحقيق الملائمة والموثوقية في المعلومات، بالإضافة إلى الاهتمام بمتطلبات العرض والإفصاح الكافي الذي كان غائبا في ظل المخطط السابق الذي ساده التحفظ والسرية في المعلومات، لذا أصبح القياس والإفصاح المحاسبي من بين أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الجزائرية بعد تبني النظام المحاسبي المالي.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع تطبيق القياس والافصاح المحاسبي وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي في الجزائر، وما مدى تأثير ذلك على جودة المعلومات المالية؟

ولتبسيط الإشكالية السابقة وقصد الإحاطة بمختلف جوانبها تم تقسيمها إلى مجموعة من التساؤلات على النحو التالي:

- هل تطبق المؤسسات الجزائرية قواعد القياس وفق القيمة العادلة حسب ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي؟؛
- هل تلتزم المؤسسات الجزائرية بمتطلبات الإفصاح وفق ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي؟؛
- هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين القياس والافصاح المحاسبي وفق متطلبات النظام المحاسبي وجودة المعلومات المالية بالنسبة لأفراد عينة الدراسة؟.

وبغرض الإجابة عن الأسئلة المطروحة، تم صياغة عددا من الفرضيات كأجوبة محتملة كما يلي:

- ✓ تطبق المؤسسات الجزائرية قواعد القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة المنصوص عليها حسب النظام المحاسبي المالي؛
- ✓ تلتزم المؤسسات الجزائرية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي ومعايير الإبلاغ المالي الدولية؛
- ✓ توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين القياس والافصاح المحاسبي وفق متطلبات النظام المحاسبي وجودة المعلومات المالية بالنسبة لأفراد عينة الدراسة؟.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها في النقاط التالية:

- تقييم واقع تطبيق القياس المحاسبي المسند على القيمة العادلة (الحقيقية) في المؤسسات الجزائرية؛
- تقييم واقع التزام المؤسسات بمتطلبات الافصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي؛
- إبراز مدى توفر الإجراءات المحققة للخصائص النوعية للمعلومات المالية بالمؤسسات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي؛

- التعرف على انعكاسات تطبيق الإفصاح والقياس المحاسبي وفق القيمة العادلة في عرض معلومات مالية ذات جودة من خلال القوائم المالية.

منهجية الدراسة:

قصد الاجابة على الاشكالية المطروحة والوصول الى الأهداف المرجوة، وكذا اختبار صحة الفرضيات فقد تم استخدام المنهج الاستنباطي وذلك باتباع الأسلوب الوصفي لوصف متغيرات الدراسة، اضافة الى اتباع الأسلوب التحليلي وذلك من خلال تحليلي النتائج بطرق علمية متعارف عليها بغية استنباط النتائج للوصول الى اجابة على مختلف التساؤلات المطروحة.

2. أسس ومفاهيم حول القياس المحاسبي المستند على القيمة العادلة: أتى **SCF** بالعديد من التغيرات على طرق وبدائل القياس المحاسبي المتبعة في إنتاج المعلومات المالية، والتي لها أثر كبير على القيمة الإعلامية لهذه المعلومات.

1.2 مفهوم القياس المحاسبي: يعتبر القياس المحاسبي مرحلة هامة من بين خطوات الدورة الاقتصادية، فهي ناتج جهد منظم لما يسبقها من إجراءات وقواعد كالاعتراف والتحليل وبذات الوقت هي أساس وركيزة لما يعقبها من إجراءات كالتسجيل والتلخيص والعرض والإفصاح الكمي، فوسطية القياس المحاسبي تجعله المحور الرئيسي الذي يقوم عليه علم المحاسبة برمته.

" فالقياس يتمثل بشكل عام في قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها، وذلك بناءا على قواعد طبيعية يتم اكتشافها إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة" [1] والذي يعتبر بشكل عام أول *تعريف* علمي محدد لعملية القياس، كما عرف أيضا بأنه "التعبير بالأرقام عن الأشياء أو الظواهر أو الخصائص أو الأحداث موضوع القياس، وذلك طبقا لنظام معين يتم بمقتضاه إيجاد وحدة قياس ثابتة متفق عليها تشترك مع موضوع القياس في صفات معينة تستخدم في تحديد مقدار معين من الشيء أو الخاصية أو تحديد مركز تجاه غيره من الأشياء أو الخصائص" [2].

أما عملية القياس المحاسبي فقد قدمت لها عدة تعاريف من طرف المنظمات المهنية، حيث عرفها مجلس معايير المحاسبة المالية **FASB** بأن القياس المحاسبي هو عبارة عن تخصيص أرقام للأشياء أو الأحداث وفقا لقواعد محددة، كما أنه عملية مقارنة تهدف إلى الحصول على معلومات دقيقة للتمييز بين بديل وآخر في حالة اتخاذ القرار.[3]

2.2 طرق التقييم حسب النظام المحاسبي المالي: بالرغم من أن القياس والتقييم يستخدمان للتعبير عن نفس المفهوم، إلا أن القياس هو عملية المطابقة بين خصائص مجال ومجال آخر (جانب كمي ونوعي)، أما التقييم فهو قياس الخواص المالية فقط (الجانب الكمي فقط للقياس) وبهذا يعتبر القياس مفهوما أوسع من التقييم. وقد أورد المشرع الجزائري مصطلح التقييم بدل القياس في **SCF** وهذا منطقي كون النموذج المحاسبي الجزائري يعتمد على القياس الكمي لمعالجة الأحداث الاقتصادية ولأنه أدق من مصطلح القياس الذي يشمل العديد من الخواص. وقد اعتمد **SCF** على أربعة طرق للتقييم الأصول والخصوم والإيرادات والمصاريف حسب نص المادة 112-1 "ترتكز طريقة تقييم العناصر المقيدة في الحسابات كقاعدة عامة على اتفاقية التكاليف التاريخية، في حين يعتمد حسب بعض الشروط التي يحددها هذا التنظيم وبالنسبة إلى بعض العناصر إلى مراجعة تجرى على ذلك التقييم بالاستناد إلى القيمة الحقيقية (العادلة)، قيمة الانجاز والقيمة المحينة (قيمة المنفعة)" [4]، على النحو التالي:

- **نموذج التكلفة التاريخية:** تعتبر أساس القياس والتسجيل في الدفاتر المحاسبية، وذلك لأنها سهلة الفهم وموضوعية لكونها تقوم على وقائع حدثت بالفعل ولأنها تكون مؤيدة بالمستندات، وبالتالي لا تكون عرضة لاختلافات في التقدير، ويسهل التحقق منها لأنها حدثت فعلا وتقاس بما دفع في مقابلها من مبالغ نقدية أو ما يعادلها في وقت حدوثها.[5] إلا أنه نتيجة تغير وحدة النقود من فترة إلى لأخرى فقد وجهت عدة انتقادات إلى نموذج التكلفة التاريخية لأنه يتجاهل الحقائق الاقتصادية الأمر الذي أدى إلى تعديل التكلفة التاريخية لكي تعكس حقيقة القوائم المالية؛
- **نموذج التكلفة الجارية** : لقد ذهب بعض المفكرين والمحاسبين إلى استخدام نموذج التكلفة الجارية كأساس للتقييم عناصر القوائم المالية، بحيث تهدف هذه الطريقة للمحافظة على رأس المال الفعلي أو رأس المال الاقتصادي للمؤسسة أي قدرة المؤسسة على استبدال نفس الكمية من الأصول التي تستخدمها أو المحافظة على الطاقة الإنتاجية لهذه الأصول، وقد أعطيت عدة تعاريف للتكلفة الجارية والتي تمثل سعر السوق الحالي اللازم للاستبدال أصل مماثل تماما أو مكافئ بأصل موجود؛[6]
- **نموذج القيمة المحينة (قيمة نفعية)** :"هي القيمة المحينة لتقدير تدفقات سيولة الأموال (التدفقات النقدية) المستقبلية من استعمال الأصل بشكل متواصل والتنازل عنه في نهاية مدة الانتفاع به، أو المتوقع تحمله عند الوفاء بالالتزام"[7]. حيث يعاب على هذا النموذج بأنه يعتمد على التنبؤات المستقبلية

التي قد يشوبها عدم التأكد في معظم الأحيان، بالإضافة إلى صعوبة تحديد قيمة التدفقات النقدية لكل أصل على حدا وذلك في حالة الأصول التي لا تنتج إلا وهي متجمعة؛

➢ **نموذج القيمة العادلة (الحقيقية)**: يمكن تعريفها على أنها المبلغ الذي يمكن من خلاله مبادلة أصل أو تسوية التزام بين أطراف مستقلة.[8] فالنظام المحاسبي المالي تبنى مبدأ القيمة العادلة ضمن مبادئ التقييم المحاسبي والذي اصطلح عليه بالقيمة الحقيقية وقد أعطى لها تعريفا لا يختلف عن المعنى الوارد في المعايير الدولية للمحاسبة، مما يعطي معلومات مالية ملائمة وفي التوقيت المناسب، إلا أنه يواجه صعوبات تطبيقه في البيئة المحاسبية.

3.2 تأثير استخدام نموذج القيمة العادلة على جودة المعلومات المالية : إن الجدل القائم فيما يخص موضوع القياس المحاسبي يكمن في اختيار الطريقة المناسبة في إظهار المعلومات بشكل أفضل ويمكن الوثوق في المعلومات المتولدة عنها، خاصة في ظل تبني طريقة التقييم وفق القيمة العادلة، ما يؤدي بنا لطرح التساؤل حول ما أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المالية التي تحتويها القوائم المالية؟.

فمع تزايد الرغبة في وجود منهج معياري محاسبي في التقييم يحقق الخصائص النوعية للمعلومات المالية ويساعد في الوقوف على المركز المالي الحقيقي للمؤسسات، ويمكن متخذي القرارات من الاعتماد على تلك المعلومات، توجه كل من **FASB** و**IASB** نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير الخصائص النوعية للمعلومات، وقد ظهر هذا التحول من خلال اعتماد مفهوم القيمة العادلة كأساس للقياس والتقييم المحاسبي والذي اعتبر الأكثر ملائمة لخصوصية الأدوات المالية. لكن في السنوات الأخيرة توجه كل من **FASB** و**IASB** نحو استخدام القيمة العادلة بأكثر نطاق، حيث ان استخدامها لم يعد يقتصر على قياس الأدوات المالية للمؤسسة فقط بل أن استخدامها امتد ليشمل قياس مجموعة أكبر من الأصول لدى المؤسسات[9].

➢ **تحقق خاصية الملائمة**: يرى أنصار القيمة العادلة أن التقييم المستند إلى أسعار البيع في السوق يحقق خاصية الملائمة للمستخدمين كافة، أي لا تحقق فقط رغبات المستثمرين بل كافة فئات المستخدمين في الحصول على معلومات موضوعية تساعد في اتخاذ القرارات، وبالتالي لا بد أن تكون المعلومات متسقة ومتوافقة مع احتياجات الإدارة والمستثمرين وبعض المؤسسات الحكومية والهيئات المالية وغيرها.[10] لكون أن استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يعزز من الخصائص النوعية للمعلومات المالية، كما يوفر

قياس أكثر واقعية وملائمة للأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية ويخلق نوعا من الشفافية والثقة لدى مستخدمي التقارير المالية.[11]

➢ **تحقق خاصية الموثوقية**: لقد أجمعت العديد من الدراسات على تميز محاسبة القيمة العادلة بتزويد مستخدمي التقارير المالية بمعلومات تتوفر فيها خاصية الملائمة وذلك بخلاف محاسبة التكلفة التاريخية، في حين أن المشكلة الرئيسية هي عدم كفاءة وفعالية بعض أساليب قياس القيمة العادلة على تحقيق خاصية الموثوقية كما هو الحال في محاسبة التكلفة التاريخية، ومن هنا فقد ركزت معظم المعايير على أن السعر السوقي في سوق نشطة هو أفضل المقاييس المحددة للقيمة العادلة وأكثر موثوقية.[12] ولكن في ظل غيابها لا تمثل القيمة السوقية مما ينعكس سلبا على درجة الموثوقية للمعلومات المالية.[13] وبالنظر إلى ما جاء به **SCF** نلاحظ إعطائه أهمية كبيرة للتمثيل الصادق للمعلومات وهذا من خلال تشريعه لمجموعة من بدائل القياس المحاسبي (التكلفة التاريخية، القيمة العادلة، القيمة الحالية والقيمة القابلة للتحصيل) لإعطاء تمثيل صادق لقيم مختلف الحسابات الواردة في القوائم المالية؛

وبالتالي نستنتج وجود علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المالية، وذلك من خلال:[14]

- يوفر تطبيق محاسبة القيمة العادلة خاصية الملائمة، حيث تنتج معلومات ذات قيمة تنبؤيه واستردادية عالية وأكثر منفعة لاتخاذ القرارات الائتمانية لأنها تحقق خاصية التوقيت المناسب؛
- يوفر تطبيق محاسبة القيمة العادلة خاصية الموثوقية بحيث يؤدي استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي إلى التمثيل الصادق للمعلومات المالية الواردة في القوائم المالية؛
- يوفر تطبيق محاسبة القيمة العادلة خاصية القابلية للفهم، حيث يتولد عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة معلومات محاسبية مصنفة بشكل واضح وموجزة تجعلها مفهومة وخالية من الغموض والتعقيد؛
- يوفر تطبيق محاسبة القيمة العادلة خاصية القابلية للمقارنة، بحيث تنتج ومن خلال التحليل المالي مؤشرات مالية قابلة للمقارنة.

وبالتالي يمكن القول أن هناك علاقة تكاملية بين القياس وفق نموذج القيمة العادلة والمعلومات المالية لتحقيق خصائصها النوعية وإضافة الجودة عليها، لأنها أكثر نفعا وفائدة لمستخدمي القوائم المالية لكونها

تفرز معلومات مالية أكثر واقعية وملائمة وذات مصداقية وبالتالي تمكن مستخدميها من التقدير الجيد لوضعية المؤسسة.

3. الافصاح المحاسبي حسب متطلبات النظام المحاسبي المالي : يعتبر الإفصاح في الوقت الراهن من أهم المبادئ المحاسبية التي يمكن أن تساهم بفعالية في إثراء قيمة المعلومات المالية التي تظهرها التقارير المالية، إذ أصبح الهدف الأساسي والنهائي للمحاسبة هو التوصيل الناجح للمعلومات لمختلف الأطراف سواء الداخلية أو الخارجية وذلك من خلال الإفصاح المحاسبي المناسب والكافي والهادف إلى تقديم المعلومات المفيدة لمتخذي القرارات. لذا فقد أعطى **SCF** أهمية كبيرة للإفصاح المحاسبي من خلال إعطاء الأولية للمعايير المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية، وهذا بغية اكتساب القوائم المالية المعدة وفق المصداقية والشفافية للأجل التوافق والمرجع الدولي على تحسين نوعية المعلومة المالية.

1.3 مفهوم الافصاح المحاسبي وأنواعه : يعتبر الإفصاح واحدا من أهم المبادئ المحاسبية التي تضمنها الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية المعد من قبل **FASB**، حيث أن الإفصاح المحاسبي يعتبر الخلاصة النهائية للعمل المحاسبي، إذ أن إعداد ونشر القوائم المالية ليس كافيا بحد ذاته إذا لم تتضمن هذه القوائم المالية الإفصاح المالي الكافي والملائم لجميع فئات المستخدمين والتي تحاول الحصول على المعلومات الملائمة وفي الوقت المناسب وذلك من خلال كافة مصادر المعلومات.[15]

لذا فقد حظي موضوع الإفصاح باهتمام كبير من قبل مختلف الهيئات المحلية والدولية وكذا الباحثين والمهتمين لذلك فقد عرف بأنه عملية "إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية التي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للمؤسسة"[16].

2.3 المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المالية: لا بد أن يقوم الإفصاح على مجموعة من المقومات لا سيما أن المعلومات المالية تقدم لأطراف متعددة وذات مصالح مختلفة والذي ينعكس على الزاوية التي ينظر من خلالها كل طرف نحو المشكلة المراد حلها، حيث يرتكز الإفصاح المحاسبي على المقومات الرئيسية التالية:

- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المالية؛

- تحديد أغراض استخدام المعلومات المالية؛
- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المالية الواجب الإفصاح عنها؛
- تحديد أساليب وطرق الإفصاح المحاسبي؛
- توقيت الإفصاح عن المعلومات المالية.

3.3 الافصاح المحاسبي حسب متطلبات النظام المحاسبي المالي : يسعى **SCF** من خلال التوافق والمعايير الدولية لضمان الإفصاح عن معلومات مالية ذات نوعية والمقدمة في شكل قوائم مالية صادقة وشفافة تعكس الوضع المالي للمؤسسة وتفي باحتياجات المستفيدين منها في اتخاذ القرارات. لأن أي تضليل في عرض المعلومات من شأنه أن يفقدها أهميتها، وتأثيرها على قرارات مختلف مستخدميها، لذلك نص **SCF** على ضرورة إعداد وعرض قوائم على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح المناسب بتوفير معلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية والتي تخدم مصلحة كافة مستخدميها. لذا تعتبر سياسات الإفصاح من بين أهم التحديات التي ترفعها جهود الإصلاح المحاسبي في الجزائر وذلك بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي و والذي يعتبر أكبر خطوة نحو مسار التوافق المحاسبي الدولي.

ولقد أعطى **SCF** أهمية كبيرة للإفصاح المحاسبي من خلال إعطاء الأولية للمعايير المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية، وهذا بغية اكتساب القوائم المالية المعدة وفق المصداقية والشفافية للأجل التوافق والمرجع الدولي على تحسين نوعية المعلومة المالية. وهناك عدة شروط لا بد توفرها ووجودها في القوائم المالية لتحقيق الإفصاح وهي:[17]

- أن تكون القوائم المالية المنشورة واضحة ومفهومة من قبل مستخدميها، مع مراعاة عامل الزمن، بحيث تكون هذه القوائم وملحقاتها جاهزة في الوقت المناسب بدون تأخير حتى لا تفقد هذه القوائم فائدتها؛
- يجب أن يكون الإفصاح عن المعلومات المالية موجها لكافة الجهات والتخصصات دون تميز فئة عن أخرى؛
- يجب مراجعة عنصر التكلفة والفائدة بحيث يجب أن تفوق الفائدة المتوقعة من وراء عملية الإفصاح التكلفة بكثير؛

- يهدف الإفصاح إلى تقليل الفجوة الواقعة بين مستخدمي القوائم المالية ومعدي القوائم المالية، حيث أن الإفصاح الكامل يساعد على اتخاذ القرارات؛
- يجب أن يضيف الإفصاح تغيير على قرار مستخدمي المعلومات وذلك لمساعدته للوصول إلى القرار الأمثل.

4.3 أثر الالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي على جودة المعلومات المالية : إن التزام المؤسسات بالشفافية والإفصاح يعتبر من أهم الموضوعات المطروحة للنقاش في الوقت الحالي خاصة مع انتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات، لكون أن العديد من الجهات تعتمد بشكل كبير في قراراتها على ما ينشر من معلومات في تقارير المؤسسات. اذ تعتبر التقارير المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ عن المعلومات المالية، ومن بين المزايا التي جاء بها النظام المحاسبي المالي هو تطوير طريقة إعداد وعرض القوائم المالية بشكل الذي يسمح بتوفير معلومات موثوقة وملائمة وقابلة للمقارنة.

كما يتم تأمين وضمان وجود الشفافية في القوائم المالية من خلال الإفصاح الكامل، وعن طريق توفير العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات، فالإفصاح المحاسبي يحقق الشفافية والتي تؤدي إلى جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية وذلك من أجل الحفاظ على مصالح المساهمين، فكل مؤسسة ملزمة قانونيا بإعطاء معلومات ضرورية وصادقة وكافية، وعلى العكس من ذلك فان إخفاء المعلومات يؤدي إلى الغموض وعدم الوضوح مما يؤثر على جودة المعلومات؛ ذلك أن الإفصاح الذي تبناه النظام المحاسبي المالي يوفر إطارا حاميا ومانعا لظهور مثل هذه التصرفات ويحد من محاولات التضليل هذه وهو يحسن درجة الوضوح والشفافية ويوفر المصداقية للمعلومات التي تحتويها التقارير المالية.[18]

وبالتالي فإن إصدار نظام محاسبي مالي يعالج فيه عمليات توصيل وعرض المعلومات للمستثمرين بطريقة مفهومة وأسلوب ملائم يزيد من قيمة ومنفعة المعلومات المالية، لذلك فقد ركز على زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي وبأشكال مختلفة سواء بطرح قوائم مالية إضافية أو ضمن القوائم المالية من ناحية، وتوحيد أسس وقواعد العرض والإفصاح من ناحية أخرى، الأمر الذي أثر على المعلومات المحاسبية الموجهة للمستخدمين نتيجة ارتقاء مضمون التقارير المالية واكتمال محتواها من المعلومات وتعظيم جودتها.[19]

4. الطريقة والأدوات المستخدمة:

1.4 مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من عدة فئات قسمت الى:

- الفئة الأولى: الأكاديميين من أساتذة جامعين دائمين تحت تخصص محاسبة وتدقيق ومن تتوفر لديهم المعرفة والكفاءات في مجال المحاسبة؛
- الفئة الثانية: خبراء ومحافظ الحسابات باعتبارهم مزاولي مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر؛
- الفئة الثالثة: المحاسبين في المؤسسات الخاضعة للتدقيق القانوني (شركة ذات الأسهم، وشركة ذات المسؤولية المحدودة) باعتبارهم مزاولين للمهنة؛
- الفئة الرابعة: محقق جبائي باعتباره مستخدم للقوائم المالية.

بما أن مجتمع الدراسة مقسم الى أربع فئات فقد تم احتساب عينة الدراسة على أساس الحدود المكانية لولايتي البليدة والجزائر حتى تكون هذه العينة معبرة نظرا لصعوبة تحديد مجتمع الدراسة بدقة ومنه استحالة ضبط حجم العينة وفقا للنماذج الاحصائية المعروفة، فقد تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة بحيث لم يتم تحديدها بشكل مسبق اذ قمنا بتوزيع حوالي 180 استبانة وتم استرداد 140 استبانة صالحة للتحليل بنسبة 77.78%، والجدول التالي يبين نسبة الاستجابة الخاصة بالاستبيان:

جدول رقم (01): الاحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان

البيان	الفئة الأولى	الفئة الثانية	الفئة الثالثة	الفئة الرابعة	المجموع
الاستمارات الموزعة	35	45	60	40	180
الاستمارات المستلمة	22	36	50	**32**	**140**
نسبة الاستجابة	%62.86	%80	%83.33	%80	%77.78

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج المتوصل اليها

كما تم استخدام الأساليب الاحصائية من خلال برنامج **SPSS** وتحليل اتجاهات أراء العينة وذلك باستخدام أسلوب الوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار الفرضيات باستخدام أسلوب **T-test**

2.4 قياس صدق وثبات أداة الدراسة: من أجل اختبار مدى صدق وثبات محاور الدراسة فقد تم استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ، ويقصد بثبات الاستبيان أن يعطي هذا الأخير نفس النتيجة لو تم اعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، ومن بين المعايير التي تبين ثبات الاستبانة هو معيار ثبات الاتساق الداخلي الذي يتم قياسه عن طريق معامل ألفاكرونباخ، وبأخذ جذر معامل الثبات (ألفاكرونباخ) نتحصل على معامل الصدق.

جدول رقم (02) : معامل الثبات للاستبيان الدراسة

محاور الاستبيان	معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	معامل الصدق
مجموع المحاور	0.732	42	0.855

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات **SPSS**

نلاحظ أن معامل ألفاكرونباخ يقدر 0.732 وبثبات يقدر 0.855، مما يدل على أن الدراسة تتمتع بثبات جيد بنسبة 85.5%، وهذا يعني أننا اذا وزعنا هذا الاستبيان على عينة أخرى من نفس المجتمع وبنفس حجم العينة فان النتائج تكون مقاربة للنتائج التي حصلنا عليها، وذلك باحتمال 0.855.

5. تحليل النتائج ومناقشتها:

1.5 تحليل نتائج الاستبيان: من أجل حوصلة النتائج تم حساب تكرارات الاجابات المختلفة وما تعلق بها من النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، كما تم تحديد الاتجاه العام للعينة عن طريق تحديد الفئة التي ينتمي اليها المتوسط الحسابي من مقياس ليكرت الخماسي لكل عبارة.

1.1.5 تحليل النتائج المتعلقة بالمحور الأول: يتعلق المحور الأول بواقع تطبيق نموذج القيمة العادلة (الحقيقية) في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية، حيث يحتوي على 7 عبارات تم تلخيص نتائجها وتحليلها على النحو التالي:

جدول رقم (03): نتائج الإحصاءات الوصفية المتعلقة بالمحور الأول

العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الاتجاه العام
1.يتوافق **SCF** مع **IAS/IFRS** من حيث قواعد القياس والتقييم المحاسبي	**2.385**	**0.745**	**موافق**
2.التقييم المحاسبي وفق القيمة العادلة يشكل ضرورة لنجاح الإصلاح المحاسبي في الجزائر	**2.957**	**0.958**	**محايد**
3.تطبق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية نموذج القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي لمختلف عناصرها	**3.90**	**0.807**	**غير موافق**
4.تتوفر البيئة الجزائرية على مكاتب الخبرة بالتقييم المتخصص مما يسهل استخدام القياس وفق نموذج القيمة العادلة	**4.042**	**0.757**	**غير موافق**
5.وضوح موقف التشريعات الجبائية من القيمة العادلة وإلزامية تطبيقها يشجع المحاسبين المهنيين عن تطبيقها	**4.085**	**0.714**	**غير موافق**
6.توفر الأسواق المالية النشطة في الجزائر يسهل من تطبيق نموذج القيمة العادلة	**4.078**	**0.778**	**غير موافق**

7.تأدية الهيئات المهنية للمحاسبة في الجزائر الدور المطلوب في التثقيف والتأهيل للمساعدة في تطبيق نموذج القيمة العادلة لدى المؤسسات الجزائرية	**3.250**	**1.224**	**محايد**
جميع الفقرات	**3.528**	**0.854**	**غير موافق**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من خلال الجدول الموضح أعلاه أن الاتجاه العام لأفراد عينة الدراسة (غير موافق) لكون أن المتوسط الحسابي الكلي للعبارات يمثل 3.528 والذي يعبر عن الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي، أما الانحراف المعياري فهو يمثل نسبة الانحراف على المتوسط الحسابي والذي قدر بـ 0.854 وهو أقل من 1 ما يدل على أن الانحراف لا يتعدى طرفي الخيار.

2.1.5 **تحليل النتائج المتعلقة بالمحور الثاني**: يتعلق المحور الثاني بواقع التزام المؤسسات بمتطلبات الافصاح المحاسبي وفق ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي، حيث يحتوي على7 أسئلة بحيث تم تلخيص النتائج وتحليلها كما يلي:

جدول رقم (04): نتائج الإحصاءات الوصفية المتعلقة بالمحور الثاني

العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الاتجاه العام
1.يتوافق **SCF** مع **IAS/IFRS** من حيث متطلبات الإفصاح المعتمدة.	**2.222**	**0.817**	**موافق**
2.يعتبر الإفصاح وفق **SCF** كافي لتوفير معلومات ذات جودة عالية للفئات المستخدمة، من خلال كمية الافصاح التي جاء بها.	**2.357**	**0.890**	**موافق**
3.تدعيم سياسة الافصاح المالي وجودة القوائم المالية تقوم أساسا على فعالية الرقابة الداخلية والخارجية للمؤسسات	**2.192**	**0.803**	**موافق**
4.تلتزم المؤسسات بمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها وفق **SCF** ضمن القوائم المالية الأساسية (الميزانية، حساب النتائج).	**2.171**	**0.856**	**موافق**
5.تلتزم المؤسسات بمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها وفق **SCF** ضمن القوائم المالية الأساسية (جدول سيولة الخزينة، وجدول تغيرات الأموال الخاصة)	**2.678**	**1.893**	**محايد**
6.تلتزم المؤسسات بمتطلبات الإفصاح في إدراج الايضاحات المتممة للقوائم المالية الأساسية (الملاحق)	**2.828**	**0.889**	**محايد**
7.تلتزم المؤسسات بالإفصاح عن التغيرات في المبادئ والسياسات المحاسبية المتبعة.	**3.171**	**0.782**	**محايد**

جميع الفقرات	2.517	0.98	موافق

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من خلال الجدول الموضح أعلاه أن الاتجاه العام لأفراد عينة الدراسة (موافق) لكون أن المتوسط الحسابي الكلي للعبارات يمثل 2.517 والذي يعبر عن الفئة الثانية من مقياس ليكرت الخماسي بمقدار، أما الانحراف المعياري فهو يمثل نسبة الانحراف على المتوسط الحسابي والذي قدر بـ 0.98 وهو أقل من 1 ما يدل على أن الانحراف لا يتعدى طرفي الخيار.

3.1.5 تحليل النتائج المتعلقة بالمحور الثالث: يتعلق المحور الثالث بعلاقة كل من القياس والافصاح المحاسبي بجودة المعلومات المالية، حيث يحتوي على جزئين كل جزء يتضمن 7 أسئلة على النحو التالي:

أ.تحليل النتائج المتعلقة بالجزء الأول: يتعلق هذا الجزء بمدى تحقق الخصائص النوعية للمعلومات المالية من خلال تطبيق نموذج القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي وفق ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي.

الجدول رقم (05): نتائج الإحصاءات الوصفية المتعلقة بالجزء الأول للمحور الثالث

العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الاتجاه العام
1.يعتبر استخدام نموذج القيمة العادلة أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات واجراء التحليلات المالية وأساسا أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال للأطراف المستخدمة، مقارنة بالتكلفة التاريخية.	1.950	0.688	موافق
2.تحقق المعلومات المالية الناتجة عن استخدام نموذج القيمة العادلة خاصية الموثوقية اذا توفرت مقومات الأسواق النشطة لكافة عناصر القوائم المالية.	1.971	0.683	موافق
3.غياب سوق نشطة لعناصر القوائم المالية يجعل تقديرات القيمة العادلة ذاتية وبالتالي اعتمادها على التقدير الشخصي مما يفقدها خاصية الموثوقية.	1.812	0.662	موافق
4.تحقق القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المالية كونها تعكس اخر تقييم عادل لبنود القوائم المالية.	1.911	0.738	موافق
5.تكون القوائم المالية المبنية على أساس نموذج القيمة العادلة، مفهومة بشكل أكبر عند توفر المعرفة التامة لمفهوم القيم العادلة من طرف مستخدمي تلك المعلومات.	1.878	0.764	موافق
6.تمكن القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة المستخدمين من اجراء المقارنات الزمنية والمكانية من أجل التقييم النسبي للمركز المالي والأداء.	2.042	0.454	موافق

7.ان استخدام التكلفة التاريخية ونموذج القيمة العادلة معا سيسمح بتحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية.	2.185	0.706	موافق
جميع الفقرات	**1.964**	**0.671**	**موافق**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

وبالنظر الى المتوسط الحسابي فهو يعبر عن الفئة الثانية من مقياس ليكارت الخماسي لكل العبارات لهذا الجزء بمقدار محصور بين (1.8-2.2) وهو ما يدل على أن الاتجاه العام لعينة الدراسة (موافق)، أما الانحراف المعياري فهو يمثل نسبة الانحراف على المتوسط الحسابي وهو أقل من 1 ما يدل على أن الانحراف لا يتعدى طرفي الخيار.

ب. تحليل النتائج المتعلقة بالجزء الثاني: يتعلق هذا الجزء بمدى تحقق الخصائص النوعية للمعلومات المالية من خلال الالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي وفق ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي.

الجدول رقم (06): نتائج الإحصاءات الوصفية المتعلقة بالجزء الثاني للمحور الثالث

العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الاتجاه العام
1.يساعد SCF المؤسسات في عرض قوائمها المالية بما يسهل عليها عملية التعامل مع مختلف الأطراف كالمستثمرين، مصلحة الضرائب والبنوك...الخ.	1.928	0.576	موافق
2.يؤدي الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفق SCF لتقديم معلومات مالية أكثر ملائمة لاحتياجات مستخدميها مما يسمح باتخاذ القرارات المناسبة.	1.907	0.492	موافق
3.يسمح الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفق SCF على تقديم معلومات مالية في الوقت المناسب.	1.921	0.723	موافق
4.الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفق SCF يزيد من ثقة المستثمرين وباقي المستخدمين الآخرين بالمعلومات الواردة في القوائم المالية.	1.871	0.653	موافق
5.يضمن الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفق SCF الوضوح والشفافية في الإجراءات المتبعة في اعداد القوائم المالية.	1.964	0.938	موافق
6.ان التوسع في عملية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية يزيد من الثقة فيها ويجعلها أكثر سهولة للفهم.	1.928	0.462	موافق
7.القوائم المالية المفصح عنها وفق SCF تكون قابلة للمقارنة على المستوى المحلي والدولي.	2.311	0.309	موافق
جميع الفقرات	**1.976**	**0.593**	**موافق**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

بالنظر الى المتوسط الحسابي فهو يعبر عن الفئة الثانية من مقياس ليكارت الخماسي لكل العبارات لهذا الجزء بمقدار محصور بين (1.8-2.3) وهو ما يدل على أن الاتجاه العام لعينة الدراسة (موافق)، أما الانحراف المعياري فهو يمثل نسبة الانحراف على المتوسط الحسابي وهو أقل من 1 ما يدل على أن الانحراف لا يتعدى طرفي الخيار.

2.5 اختبار فرضيات الدراسة:

1.2.5 اختبار الفرضية الأولى: وجاءت كما يلي " تطبق المؤسسات الجزائرية قواعد القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة المنصوص عليها حسب النظام المحاسبي المالي "، ومن خلال الدراسة توصلنا الى نفي صحة هذه الفرضية لكون أن Sig (a) أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية العدمية H_0 كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): اختبار T حول واقع تطبيق المؤسسات الجزائرية لقواعد القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة (الحقيقية)

حجم العينة	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	قيمة T.TEST	Sig (a)
140	3.528	139	139	0.2516

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

2.2.5 اختبار الفرضية الثانية: وجاءت كما يلي " تلتزم المؤسسات الجزائرية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي ومعايير الإبلاغ المالي الدولية"، ومن خلال الدراسة توصلنا الى تأكيد صحة هذه الفرضية وذلك لكون أن Sig (a) أقل من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية البديلة H_1، وذلك كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (08): اختبار T حول واقع التزام المؤسسات الجزائرية بمتطلبات الافصاح المحاسبي

حجم العينة	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	قيمة T.TEST	Sig (a)
140	2.517	139	139	0.0001

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

3.2.5 اختبار الفرضية الثالثة:

من أجل قياس أثر القياس والافصاح المحاسبي على جودة المعلومات المالية بالنسبة لأفراد عينة الدراسة، لا بد من اختبار الفرضية الموضوعة وهي أنه " توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين القياس والافصاح المحاسبي وفق متطلبات النظام المحاسبي وجودة المعلومات المالية بالنسبة لأفراد عينة الدراسة؟، و لتحقق من هذه الفرضية تم حساب قيمة T.test بحيث:

H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية؛

H_1: يوجد أثر ذو دلالة احصائية.

وبعد القيام باختبار T-Test تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (09) : اختبار T حول أثر القياس والافصاح المحاسبي على جودة المعلومات المالية

المتغيرات	احصائية T		احصائية F			معامل التحديد R^2
	القيمة	الاحتمال	المحسوبة	الجدولية	الاحتمال	
القيـــاس والافصـــاح المحاسبي	4.648	0.000	21.607	2.54	0.000	0.133

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يظهر لنا من خلال الجدول الموضح أعلاه أن قيم t لمعلمة المتغيرات المفسرة أكبر من t الجدولية عند مستوى معنوية 5% ليتسنى القول أن هذه المعلمات معنوية إحصائيا، وبذلك فان متغيري القياس والافصاح المحاسبي هي متغيرة مفسرة تساهم في ابراز تغيرات جودة المعلومة المالية، حيث بلغت هذه المساهمة نسبة 13.3% من التغيرات الكلية وهي النسبة التي يبينها معامل التحديد R2. كما أن احصائيةF فيشر المحسوبة أكبر من F المجدولة عند نفس مستوى المعنوية 5% وهذا ما يدل على أن المتغيرات المفسرة المدرجة بالنموذج تساهم ككل في ابراز تغيرات على جودة المعلومة المالية و منه نرفض فرضية العدم H_0 و نقبل الفرضية البديلة H_1، أي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نموذج القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي والالتزام بمتطلبات الإفصاح وفق SCF كمتغير مستقل من جهة و تحقق الخصائص النوعية للمعلومات المالية كمتغير تابع من جهة أخرى.

6. خاتمة:

توصلنا من خلال الدراسة الاستطلاعية لعينة من أكاديميين مختصين في مجال المحاسبة وممارسين للمهنة (محافظ حسابات، محاسبين ومحققين جبائيين) الى ما يلي:

– أن أفراد العينة متفقون على أن أغلب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا تطبق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي لعناصرها الأمر الذي يعرقل نجاح عملية الاصلاح المحاسبي وذلك لعدة أسباب كعدم توفر البيئة المحاسبية في الجزائر على الأسواق المالية النشطة ومكاتب التقييم المتخصص بالإضافة الى غموض موقف التشريعات الجبائية وعدم التشجيع على تطبيقها كما أن الهيئات المهنية للمحاسبة لم تلعب الدور المطلوب في التثقيف والتأهيل لنزع الالتباس؛

– أجمع أفراد عينة الدراسة على أن أغلب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تلتزم بالحد الأدنى لمتطلبات الافصاح المحاسبي في قوائمها المالية (الميزانية، جدول النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول التغير الأموال الخاصة والملاحق)؛

– أجمع أفراد عينة الدراسة على وجود علاقة احصائية ايجابية بين تطبيق نموذج القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي باعتباره يقدم معلومات مالية ملائمة لاتخاذ القرار على عكس التكلفة التاريخية بالإضافة الى الالتزام بمتطلبات الافصاح والشفافية وفق ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي كفيل بتحقق الخصائص النوعية للمعلومات المالية وبالتالي الرفع من جودة تلك المعلومات.

من خلال النتائج المتوصل اليها في دراستنا، خلصنا الى مجموعة من الاقتراحات نذكر منها:

– ضرورة تحديث النظام المحاسبي المالي وفقا للمستجدات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية التي تواصل جهودها وتطرح العديد من الأفكار دوريا على عكس النظام الذي هو مبني على الأفكار السائدة سنة2004، مع احترام خصوصية البيئة الجزائرية؛

– ضرورة تبني محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس والافصاح المحاسبي في الايضاحات المتممة وذلك لإعداد تقارير مالية بدرجة عالية من الجودة، لأن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يعد مطلبا أساسيا لبناء سوق مالي قوي قادر على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية؛

– تعزيز عملية الافصاح الشامل ومحاولة القضاء على الثقافة السائدة في المجتمع الجزائري وهي سرية المعلومات، وذلك من خلال تبني استراتيجية واضحة لنشر ثقافة الافصاح المحاسبي في أوساط المؤسسات الاقتصادية.

7. قائمة المراجع:

[1] محمد مطر وموسى السويطي، **التأصيل النظري للممارسات المحاسبية**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص130.

[2] محمد أمين، **نظرية القياس في المحاسبة**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2006، ص20.

[3] لريتشرد شرويدر وآخرون، ترجمة خالد على أحمد كاجيجي وآخرون، **نظرية المحاسبة** ، دار المريخ، الرياض، 2006، ص185.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، الصادر في 25 مارس، ص06.

[5] طارق عبد العال حماد، **المدخل الحديث في المحاسبة عن القيمة العادلة**، الدار الجامعية ،مصر، 2003، ص19.

[6] إبراهيم خليل حيدر السعدي، **مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة فيلادلفيا، العدد21، الأردن،2009 ، ص16.

[7] Robert Obert , **Pratique des normes IFRS**, 3eme édition, Dunod, Paris, France, 2006, p252.

[8] Jean François et Bernard colasse, **juste valeur,** economica, paris, 2001, p05.

[9] Hans B. Christensen Valeri Nikolaev, Who uses fair value accounting for non-financial assets after IFRS adoption?, The University of Chicago Booth School of Business, February 2009, p07.

[10] تامر بسام جابر الأغا، **أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية** "دراسة ميدانية على البنوك المحلية في فلسطين"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013، ص47.

[11] مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، **أثر التحول الى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية** "دراسة نظرية تطبيقية"، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة جامعة بني سويف، المجلد الثاني، العدد 02، اتحاد الجامعات العربية 2014، ص11.

[12] رضا إبراهيم صالح، **أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد رقم46، العدد 2، مصر، 2009.، ص33.

[13] تامر بسام جابر الاغا، مرجع سبق ذكره، ماجستير، ص49.

[14] محمد زرقون وفارس بن يدير، **واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية** "دراسة ميدانية لفئة المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية وفئة الأكاديميين والمهنيين المحاسبين"، المجلة الجزائرية للتنمية، العدد4 ، الجزائر، جوان2016، ص12.

[15] مجيد عبد زيد حمد، **دور التقارير المالية المنشورة في تحسين قرارات الاستثمار في أسهم الشركات** "من وجهة نظر المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 4، 2010، ص199.

[16] محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، ط1، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص578.

[17] زوينة بن فرج، **متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق المعايير المحاسبية الدولية** "دراسة ميدانية لبعض البنوك الجزائرية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15، الجزائر، 2015، ص54.

[18] فارس بن يدير وهاشم شلغام وطيب مداني، **واقع الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الجزائر "دراسة لعينة من الشركات البترولية في الجزائر"**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد2، الجزائر، 2016، ص230.

[19] الياس شاهد وعبد النعيم دفرور، **الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية ووفق المعايير المحاسبية الدولية** "دراسة مقارنة"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد05، الجزائر، جوان 2016، ص159. بتصرف.